



صوت الجنوب/ التغيير/ 2009-07-13

اعتبرت هيئة الدفاع عن السفير قاسم عسكر المترافع والممثل أمام محكمة أمن الدولة غير مجد قانونيا مبررة ذلك بالقول " كونها محكمة استثنائية تتعارض مع مبدأ القاضي الطبيعي في التقاضي وبالتالي تتعارض مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية ومواثيق حقوق الإنسان ". واستنكرت الهيئة في رسالة ردّها على المذكرة الموجهة من النيابة الجزائرية المتخصصة - تلقى " التغيير " نسخة منها - ما أسمته عدم احترام المحكمة لقرار موكلها بعدم التعاطي معها ، و طلبه من هيئة الدفاع أن تنسحب من المترافع أمام المحكمة.

وقال رد الهيئة " إن محكمة أمن الدولة التي تحاكم السفير قاسم عسكر بتهمة سياسية، لم تحترم إرادة موكلنا، وأصرت على مواصلة استجوابه، ومطالبة هيئة الدفاع بالحضور من خلال المذكرة محل الرد ".

كما أعربت الهيئة عن أسفها " لعدم توفير حق الدفاع لموكلها، بقدر اعتقادها بحسب الرد " أن الحضور أمام هذه المحكمة والمترافع أمامها لن يكون أكثر من ديكور وإعطاء صفة المحاكمة العادلة خلافاً للحقيقة ".

وأدت في الوقت ذاته أنها ستكون على أتم الاستعداد للمترافع وتمثيل السفير قاسم عسكر جبران وغيره من المواطنين متى ما تمت محاكمتهم في المحاكم المختصة مكانياً، والتي لا تمثل قضاءً استثنائياً على حد تعبيرها.